**وزراء ونواب مرشحون ... أي معيار وضوابط لدعاياتهم الانتخابية؟**

* [منال شعيا](https://www.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7-)

* المصدر: "النهار"

* 25 كانون الثاني 2018 | 15:23

صحيح ان هناك هيئة للاشراف على الانتخابات. وصحيح أيضاً ان قانون الانتخاب الجديد حدّد ضوابط للاعلام والاعلان الانتخابيين تحت عنوان عريض: الدعاية الانتخابية، الا ان ثمة واقعة لا يمكن أحداً تبديلها، هي ان غالبية الوزراء والنواب، إن لم نقل جميعهم، مرشحون، فأي معيار لدعاية هؤلاء؟

ببساطة، انها اللا- عدالة بين المرشحين، التي لا تضع الجميع في منزلة واحدة. فمن يملك نفوذا ويتبوأ مركزا ليس كمن يخوض الانتخابات للمرة الاولى، بلا تجارب ومال وقوة، فأين هي ضوابط القانون من مسألة استخدام مرافق الدولة لمصالح انتخابية؟

بشكل عام، ان الدعاية الانتخابية حق مكفول قانوناً لجميع المرشحين في أي نوعٍ من أنواع الانتخابات.

ويشرح الخبير الدستوري عصام اسماعيل لـ"النهار" ان "لكل مرشح حق التعبير عن نفسه، والدعاية لبرنامجه الانتخابي بحرية تامة، وذلك في إطار الضوابط والإجراءات الواردة في قانون الانتخاب".

ويؤكد ان "أهم قواعد الدعاية الانتخابية هي وقوف الدولة بأجهزتها الرسمية على الحياد، اذ ان الامر لا يقتصر على عدم دعم مرشح ضد آخر، بل يشمل أيضاً عدم استغلال رجل الدولة الموقع الرسمي الذي يشغله لأهدافٍ انتخابية".

ولكن كيف يتعاطى قانون الانتخاب الجديد مع هذه المسألة؟

يجيب اسماعيل: "حظرت المادة 77 من قانون الانتخاب استخدام المرافق العامة والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الرسمية والخاصة ودور العبادة من اجل القيام بالدعاية الانتخابية، ومنعت على موظفي الدولة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات، الترويج الانتخابي لمصلحة مرشح أو لائحة".

هذا في القانون. انما عمليا كيف يمكن "منع" نائب او وزير من اطلاق موقف ما قبيل الانتخابات، او بالاحرى كيف يمكن التمييز بين موقف يصنّف "دعاية انتخابية" وآخر "تصريفا للاعمال والمهمات" ؟

يقول اسماعيل إن "المعادلة دقيقة، الا ان روحية النص القانوني وأخلاقيات العمل العام تفرضان حياد الشخصيات الرسمية المرشحة للانتخابات، بحيث لا يحق لهم البدء في الفترة الزمنية السابقة للانتخابات بالمشاريع الإصلاحية والرقابية. معنى ذلك ان النائب الذي سكت عن أداء الوزراء أعواما طويلة، لا يكون مقبولاً منه تحريك عجلة الرقابة قبل الانتخابات، فهذا التحريك للرقابة ليس ممارسة مشروعة لواجبه النيابي بل هو دعاية انتخابية واضحة، تماما كما الوزير الذي أهمل المشاريع العامة أعواما لا يمكن أن تفسّر صحوته على المصالح العامة في هذه المرحلة، إلا من باب الدعاية الانتخابية".

المفارقة ان الدستور وقانون الانتخاب لم يفرضا عقوبات على هذه التصرفات، وفق اسماعيل، وبالتالي فانه "اذا كان من الصعوبة إثبات أن هذه الأعمال هي دعاية انتخابية لكون اثبات انحراف الغاية هو من الأمور الصعبة، فإن على الناخب أن يتحلّى باليقظة ويصدر حكماً مسبقاً مفاده ان كل ما تقوم به الإدارات الرسمية خارج المعتاد منها في الاعوام السابقة، هو دعاية انتخابية".

**مراقب طويل الامد**

هكذا، فان دور الناخب اساسي في هذه المرحلة، وعليه ان يتحلّى بالوعي. تماما كما عمل "الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات"، والتي لطالما اهتمت بمراقبة العملية الانتخابية ككل، فهي تعد تقاريرها الدورية من اجل افضل مراقبة، حتى لو كانت لا تتمتع بالنفوذ التقريري.

تكشف المنسقة الاعلامية في الجمعية حنين شبشول ان "مسألة ترشح الوزراء والنواب تتعلق بتداخل السلطات". وتقول لـ"النهار": "عادة في اي انتخابات، لا يجوز استعمال المرافق العامة للدولة. وعادة، الوزير والنائب موجودان في السلطة، ويمكن ان يستفيدا من مراكزهما لدواع انتخابية".

من هنا، تركز الجمعية على هذه النقطة تحديدا، وهي سترصد كل هذه التحركات قبيل الانتخابات، وتحديدا من 5 شباط المقبل، بدء التاريخ الرسمي لاعلان الترشح. وتلفت شبشول الى "التقارير التي ستعدها الجمعية دوريا عبر ما يسمى مراقبين طويلي الامد، لكون عملهم يمتد فترة طويلة. وسيكون هناك نحو 26 مراقبا طويل الامد لتغطية مجمل المناطق والدوائر الانتخابية، ولرصد التحركات الانتخابية لجميع المرشحين، ومن ضمنهم الوزراء والنواب، ولمعرفة كيفية استخدام مراكزهم في مرحلة الانتخابات، كمثل استخدام مراكز البلديات لبث الدعاية او استعمال الاموال المخصصة لوزاراتهم لمصلحة عمليتهم الانتخابية وغيرها من الامور المتصلة بالدعاية الانتخابية".

بالطبع، ليس سهلا على المرشح الجديد ان يكون خصم وزير او نائب حالي في استحقاق انتخابي، فالمعادلة لن تكون لمصلحة الاول. ولهذه الغاية، تحرص "الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات" على وضع منهجية واضحة ومحددة لتصل في النهاية الى إعداد تقارير دورية وعقد مؤتمرات صحافية متتالية لتقويم الانتخابات ورصد مراحلها وإعلام الناخبين بكل الاخطاء.

وفق شبشول، فان الجمعية ليست سلطة تقريرية او تنفيذية، انما من المهم رصد الانتخابات بكل مراحلها، وكشف الشوائب تباعا خلال تقارير ومؤتمرات يمكن ان تشكل لاحقا مادة للطعن، ويمكن ان تردع المخالف عن تكرار الامر، حين يعلم ان ثمة عيونا ترصده.

لا تحبذ الجمعية ترشيح النواب والوزراء، ففي هذا الامر "استغلال لمناصب الدولة"، وإن تفاوتت نسبة الاستغلال. ففي البلدان العريقة ديموقراطيا، لا تكون الحكومة، كل الحكومة مرشحة للانتخابات. فمهما كان الوزير او النائب معصوما عن الخطأ، لا يمكن الا ان يستفيد من "نعمة المركز" او ان يمارس ضغطا غير مباشر على الناخب.

المفارقة ان معظم الوزراء في الحكومة الحالية، مرشحون للانتخابات. فأي "نزاهة" و"كرم اخلاق" ستمنع النائب او الوزير من اقفال باب مكتبه في وجه تلبية الخدمات؟!

الجواب معقّد، ربما لاننا لم نرتقِ بعد الى مستوى "الترفّع" واحترام عقول الناخبين.

https://www.annahar.com/article/741149-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%88%D9%86--%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9